دراسة قياسية لعلاقة "جودة الحياة و المحددات الاقتصادية –الاجتماعية للرفاهية بالجزائر (1992–2018)"

A standard study of the relationship "quality of life and socio-economic determinants of well-being in Algeria (1992-2018)"

معتصم دحو[1]، زياد امحمد[2]

[1] جامعة مصطفى اسطمبولي– معسكر، dahou.moutassem@univ-mascara.dz

[2] جامعة مصطفى اسطمبولي– معسكر، ziad.mhamed@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 20 ماي 2021 *تاريخ القبول: 27 أكتوبر 2021* *تاريخ النشر: 10 فبراير 2022*

ملخص:

تختلف نماذج التنمية الاجتماعية من حيث خصائصها وأهدافها، لكن أفضل النماذج هي تلك التي تتميز بأداء أفضل ينعكس على جودة حياة ورفاهية الأفراد.

في هذا الصدد، تهدف هذه الدراسة لتحديد التناقضات ووجهات النظر الحالية للتنمية الاجتماعية وجودة الحياة بهدف تكوين أساس علمي للربط بين هاذين المتغيرين. ولاختبار نموذج الدراسة تم استخدام نوعين من التقنيات القياسية: تقدير بواسطة الانحدار الخطي البسيط ثم عن طريق الانحدار الخطي المضاعف، وهذا من خلال تحليل بعدين مختلفين: البُعد فردي والبُعد زمني. فهذا البعد المزدوج للانحدار يتوفر على ميزات ايجابية، مما يساهم في تنظيم عينة البيانات المدروسة على أساس مجموعة من السلاسل الزمنية. كما تجدر الإشارة بأن النتائج المحصل عليها بواسطة التقدير بالطريقتين، صحة فرضية الدراسة حيث هناك مساهمة معتبرة لمحددات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جودة حياة الأفراد.

الكلمات المفتاحية: نماذج التنمية الاجتماعية، الرفاهية، جودة الحياة، الرعاية الاجتماعية.

تصنيف JEL: H53، I31، I38

Abstract:

Models of social development differ in terms of characteristics and objectives, but the best models are those whose performance is reflected in the quality of life and well-being of individuals.

In this context, this study aims to identify the contradictions and current views of social development and quality of life with the aim of forming a scientific basis for linking these two variables. To test the study model, two types of standard techniques were used: ordinary least squares and two stage least squares, analyzing two different dimensions: the simple dimension and the time dimension. This double regression dimension has positive characteristics, which helps to organize the data sample studied on the basis of a set of time series. It should also be noted that the results obtained from the estimation by both methods proved the validity of the study hypothesis, as there is a significant contribution to the determinants of social and economic development in the quality of life of individuals.

Key words: social development models, well-being, quality of life, social welfare.

JEL classification codes: H53; I31; I38

المؤلف المرسل: معتصم دحو، **الإيميل**: dahou.moutassem@univ-mascara.dz

تمهيد:

لقد عرفت الظروف الاجتماعية والاقتصادية في نهاية سنوات 1980 تدهورا كبيرا، دفع إلى الاستنجاد بالهيئات المالية الدولية التي فرضت على الحكومة الجزائرية تطبيق إصلاحات مستنبطة من النموذج الأمريكي للرفاهية. نموذج يقوم على منح الأولوية للتنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية –*نموذج الرفاهية لمتبقية*–. لكن مع تحسن الإيرادات النفطية نهاية سنوات 1990 عملت الدولة على تحسين الرعاية الإجتماعية وتعزيز الرفاهية وتوفير جودة حياة أفضل للمواطنين. لكن تم من جديد إعادة النظر في برامج الرعاية الاجتماعية –بتخفيض الدعم الحكومي– وهذا نظرا لانخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014.

والمتتبع لمسار السياسات الاجتماعية بالجزائر يلاحظ ارتباطها بالريع النفطي. لذا يتطلب الأمر التفكير في بناء نموذج تنمية اجتماعية مستدام. فالسياسات الاجتماعية تتمحور حول جعل المواطنين في مركز صنع السياسات، وليس عن طريق تقديم الرفاهية المتبقية، وذلك عن طريق توجيه حاجاتهم وأصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي. كما تستعمل السياسة الاجتماعية لتأمين الدعم السياسي للمواطنين.

وتلعب الدولة دور الرعاية في معظم نماذج التنمية الاجتماعية وحتى في ظل النموذج الليبرالي. فدورها يكمن في تصحيح الاختلالات الموجودة بالسوق والتقليل من تكاليف المعاملات –المرتبطة خصوصا بعدم تناظر المعلومات والانتهازية–. وهي من خلال تدخلاتها ستعمل على تحقيق الكفاءة.

سنحاول من خلال دراستنا هذه تشخيص طبيعة النماذج الاجتماعية المعتمدة في الجزائر. فلقد تم اعتماد نماذج اجتماعية مختلفة ميزها نوع من التذبذب في توزيع الأدوار. ففي بعض الأحيان تكون توسعية وشاملة، وأحيانا أخرى محدودة. وهذا طبعا حسب حجم الريع وآلية تقاسمه وجعله آلية لكسب ولاء المواطنين. كما نحاول التحقق من اثر هذه النماذج على جودة حياة الأفراد.

ومن هنا تطرح الإشكالية الآتية:

هل يمكن للمحددات الاقتصادية –الاجتماعية للرفاهية التأثير على جودة حياة الأفراد ؟

- **هدف الدراسة**

تهدف الدراسة في جانبها النظري لتشخيص نماذج التنمية الاجتماعية بالجزائر، وفي الجانب التطبيقي تسعى الدراسة للتأكد من ارتباط محددات التنمية الاجتماعية بجودة حياة الأفراد.

- **فرضية الدراسة**

تتمثل في التحقق من وجود علاقة ذات دلالة بين المحددات الاقتصادية –الاجتماعية للرفاهية و جودة الحياة.

- **الدراسات السابقة**

لقد تناولت العديد من الدراسات مواضيع التنمية الاجتماعية وعلاقاتها بالرفاهية والنمو الاقتصادي. حيث سنستعرض بعض الدراسات التي لها علاقة ببحثنا:

– **دراسة بوغفيز وآخرين**

تهدف الدراسة لتحديد التناقضات بين التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية. حيث يستخدم الباحثون تحليل الارتباط بين معدل النمو الاقتصادي وجودة الحياة. كما يستخدم الباحثون أسلوب التحليل الهرمي لتحديد مساهمة التنمية الاجتماعية في النمو الاقتصادي. وقد تم التوصل الى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة.

- **دراسة كينغ**

تهدف الدراسة الاحصائية لمقارنة 17 مؤشرا اجتماعيا لعشرين دولة بين عامين معياريين 1951 و 1961. بترتيب جميع البلدان حسب كل مؤشر لسنة معينة، وبعدها تصنيف كل بلد. كما تخضع البيانات لفحص الارتباط بين المؤشرات. وقد توصل الباحث لعدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. لكن بالمقابل تشير النتائج لوجود علاقة ايجابية بينهما.

- **دراسة بيردسال**

تطرق لأربع نقاط أساسية: التنمية الاجتماعية و الرفاهية التي تعتبر بمثابة استثمار جيد، وهي تساهم في النمو الاقتصادي؛ الاستثمار في التنمية الاجتماعية لا يضمن النمو في حد ذاته لذا يتوجب الاهتمام بباقي عناصر السياسة الاقتصادية؛ البرامج الاجتماعية صعبة التنفيذ؛ لكن يمكن التعلم من تجارب بعض الدول إمكانية تنفيذ هذه البرامج.

- **دراسة إسلام وآخرين**

تهدف الدراسة لتحليل التكلفة والعائد للنمو الاقتصادي في حساب الناتج المحلي المعدل، وتم تطبيق ذلك تجريبيا في تايلاند، حيث تبين وجود اختلافات كبيرة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي المعدلة حسب البنك المركزي لهذه الفترة. حيث خلصت الدراسة لإمكانية استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للرعاية الاجتماعية إذا تم إجراء تقديرات له في إطار تحليل التكلفة والعائد.

- **هيكل الدراسة**

سنتطرق من خلال هذا المقال إلى النماذج المرجعية– بسمارك وبيفريدج–؛ وبعدها لأهم النماذج المعاصرة للتنمية الاجتماعية؛ كما سنتطرق لنماذج التنمية الاجتماعية المعتمدة بالجزائر منذ الاستقلال. وفي النهاية سنحاول دراسة العلاقة بين المحددات الاقتصادية والاجتماعية للرفاهية وجودة الحياة بالجزائر خلال الفترة 1992-2018.

1 – المسارات التاريخية لدولة الرفاهية أو الرعاية :

لقد أكد **ميردال** على الترابط بين مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية في عملية التنمية. فالمهتمين بالاقتصاد يعملون على دمج العوامل الاجتماعية والنفسية، وبالمقابل الباحثين في المجال الاجتماعي غالبا ما يعتمدون على نتائج الاقتصاديين (عادل، 1982). فقبل التطرق لمختلف النماذج المعاصرة، من الضروري الإشارة إلى نموذجين أصيلين لدولة الرعاية هما :**(BOURAHLI, 2014, pp. 322-323)**

1-1 – نموذج بسمارك (Bismarck):

تأسس في ألمانيا بموجب قوانين عام 1880. يقوم على آلية التأمين الاجتماعي الإجباري (المرض، الشيخوخة، وحوادث العمل). حيث تكون الاستفادة نظير المساهمة (للوقاية من أخطار المرض، الشيخوخة وحوادث العمل). نشأ التأمين الصحي في عام 1883، التأمين ضد الحوادث في عام 1884، والتأمين ضد العجز (التقاعد) في 1889. ويتم تمويل هذا النظام عن طريق مساهمات العمال وأرباب العمل. كما يتم إدارة هذه الأموال من ممثلي الطرفين –إدارة مشتركة للصناديق–.

2-1 – نموذج بيفريدج (Beveridge):

نشأ في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية على يد **وليام بيفريدج** -اقتصادي وسياسي بريطاني-. يقوم هذا النظام على التمويل الضريبي، بضمان التغطية لجميع أفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفض – أي يقوم على التضامن-، ويتم إدارة النظام من طرف الدولة. ويرتكز نموذج بيفريدج على ثلاثة مبادئ هي: **الشمولية (l'universalité)** أي أن الحماية الإجتماعية متاحة لجميع المواطنين؛ **التوحيد (l'uniformité)** أي المزايا والفوائد نفسها للجميع؛ و**التفرد (l'unicite)** أي تتركز الحماية الاجتماعية لدى الدولة.

لقد استهدف اللورد **بيفريدج** منذ سنة 1942 حماية المواطن الانجليزي من ثالوث: الفقر، المرض والبطالة. حيث اقترح خطة للضمان الاجتماعي تتضمن إقامة نظام يضمن لكل شخص مبلغا ماليا معينا -حد أدنى- يمكنه من تغطية ظروفه المعيشية الضرورية هو وعائلته (يونس، 2000، صفحة 148)، لاسيما التغطية الصحية (عبدو أبوه، 2015، صفحة 38). يمول هذا النظام بمساهمة المؤمنين والدولة، كما أكد بيفريدج على وضع ميزانيات مدروسة للتغلب على الفقر والمرض والبطالة (يونس، 2000، صفحة 149). فتشريع **بيفريدج** يقوم على توفير الظروف المناسبة للوالدين لإعالة أبنائهم؛ واعتبار ذلك مصلحة وطنية تستدعي القيام بهذه المهمة بشكل مناسب **(PENNEC, 1989, p. 419)**. يعتبر هاذين النموذجين مصدر إلهام لبقية النماذج الأخرى، وهذا ما سنكتشفه من خلال الفقرات الموالية.

كما يختلف هاذين النموذجين من حيث الأهداف والشروط وآلية التمويل. وهو ما يلخصه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: التصنيف المزدوج والمبسط (بسمارك–بيفريدج)

	نموذج بسمارك **(Bismarckien)**	نموذج بيفريدج **(Beveridgien)**
الأسس	تأمين مهني	تأمين تضامني وطني
الأهداف	تعويض خسارة الدخل	استجابة مجانية لمخاطر الحياة
شروط الحصول على الخدمة	تقديم مساهمة	الحاجة (رب عائلة، غير عامل...)
التمويل	المساهمة على أساس الدخل (فئات)	الضريبة للجميع

المصدر: **BOURAHLI A. T., Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché: Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie, Th. Doct.en économie, Université de Constantine 2, 2014, P 234**

وقد تميزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بفكر مادي بحت، حيث استخدم الناتج المحلي للفرد كأداة قياس للتنمية. لكن هذا المفهوم عرف انتقادا كونه لا يعكس مختلف جوانب الرفاهية مثل طول العمر والتعليم وغيرها. وقد نتج عن هذه الحركة للرفاهية الاجتماعية مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة الذي يتضمن عوامل مختلطة اجتماعية واقتصادية تتضمن: ***طول العمر***: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ **المعرفة**: تقاس بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين بوزن الثلثين وإجمالي نسبة الالتحاق الاجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعية بوزن الثلث؛ **المستوى المعيشي**: يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حيث تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

فتقييم الرفاهية يتطلب إطارًا شاملاً يتضمن عددًا كبيرًا من المكونات. التي يمكن تلخيصها في ثلاث ركائز لفهم وقياس رفاهية الناس (OECD, 2013, p. 27):

- الظروف المعيشية المادية (الرفاه الاقتصادي): تحدد إمكانيات استهلاك الناس وسيطرتهم على الموارد.
- جودة الحياة: التي تُعرَّف على أنها مجموعة السمات غير النقدية للأفراد التي تشكل فرصهم في الحياة.

– استدامة النظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية: وهو أمر مهم للرفاهية. حيث تعتمد الاستدامة على كيفية تأثير الأنشطة البشرية الحالية على مخزونات الأنواع المختلفة من رأس المال (الطبيعي والاقتصادي والبشري والاجتماعي) التي تدعم الرفاهية.

2 – النماذج المعاصرة للتنمية الاجتماعية (دولة الرفاهية الاجتماعية):

لقد اقترح **تيتموس (Titmuss)** ثلاثة نماذج فرعية كآلية ضمان حاجيات المواطن عن طريق كل من السوق والعائلة والدولة: الأول هو نموذج الفضل المتبقي **(Residual Model)**. الذي يقوم على تقديم الحد الأدنى من الحاجات؛ أما الثاني فهو نموذج الإنجاز أو الأداء الصناعي **(Industrial Achievement- Performance Model)** المبني على العمالة الفردية الخاضعة لسيطرة قوى السوق الحرة، حيث يكون دور الضمان الإجتماعية فيه دورا تكميليا؛ أما الثالث فهو النموذج المؤسسي الذي يعتبر أن لدولة الرفاه وظيفة رسمية للمجتمع، يتعين بموجبها تقديم خدمات تقتضيها حاجيات الأفراد في إطار تحقيق المساواة الاجتماعية (المعهد السويدي، 2006، صفحة 295).

كما أن بروز أشكال مختلفة لدولة الرعاية في أوروبا عبر مراحل تاريخية مختلفة وبطرق مختلفة لخصها **اسبينغ اندرسون** (ESPING-ANDERSEN, 1990) في ثلاث نماذج أساسية: الليبرالي، التعاوني، والاجتماعي الديمقراطي. حيث يستخدم الانجلوساكسون مصطلح دولة الرفاه **"État de Bien-Être"**، بينما يستخدم الألمان تعبير الدولة الإجتماعية **"Etat social"** (BOURAHLI, 2014, p. 322). وتختلف هذه النماذج حسب درجة تحقيق المساواة وعدالة التوزيع والحرية الاقتصادية، إضافة إلى درجة الرعاية الممنوحة من طرف الدولة لمواطنيها. كما يتم الحكم على أداء أي نموذج اجتماعي من خلال معدل البطالة (أسلوب معالجة البطالة) والتشغيل. حيث تختلف النماذج من بلد لآخر حسب خصوصياته.

وقدم **كوربي وباليه** (KORPI & PALME, 1998) فيما بعد تصنيفا آخر لنماذج الرفاهية الاجتماعية في الدول الرأسمالية. حيث صنفها إلى خمس نماذج (المعهد السويدي، 2006، صفحة 239) : النموذج الهادف **(Targeted Model)**: يستهدف الفقراء فقط، ويكون التدخل الحكومي به في حده الأدنى؛ يليه نموذج الرفاهية التطوعي المدعوم من الدولة **(Voluntary Subsidized Model)**؛ ثم نموذج الضمان الأساسي **(Basic Security Model)**؛ ثم النموذج التعاوني **(Corporatist Model)** الذي يتضمن تدخل الدولة في سوق أكبر من النماذج السابقة، فهو يستثني غير النشطين والفئات مرتفعة الدخل والاعتماد على السوق يكون أكبر من النموذج الشامل **(Encompassing Model)**.

فكما سبق الإشارة إليه، كفاءة أي نموذج ترتبط بقدرته على التوظيف ومحاربة البطالة. حيث لاحظ **سابير** (SAPIR, 2005, p. 8) زيادة في استخدام تشريعات حماية الوظائف في النماذج الاجتماعية الأوروبية بفعل انخفاض معدلات التوظيف. لذا يعتبر أن النماذج الاسكندنافية أكثر النماذج الأوروبية عدالة. ويرجع ذلك لدرجة المرونة المرتفعة في سوق العمل، المرفقة بشبكة أمان اجتماعي قوية. لكن استدامتها وإمكانية اعتمادها ببلدان أخرى صعب التحقيق. خصوصا في حالة الأزمات أين يتم التراجع عن المكتسبات، في حين تظهر سياسات حماية الوظائف في حالات الانتعاش. فحسب **سابير** يعتبر النموذج الأنجلوسكسوني الأكثر كفاءة، لكنه يفتقر إلى المساواة. بالمقابل النماذج الأخرى تفتقر إلى الكفاءة، ما يمكن أن يجعلها غير مستدامة في الأمد الطويل. فهناك علاقة عكسية بين صرامة تشريعات حماية الوظائف وبين معدل التوظيف، حيث تعتبر النماذج المرنة أكثر كفاءة – بريطانيا والدنمارك خصوصا–. فإشكالية الكفاءة تطرح دوما، لا سيما فيما يتعلق بإعادة التوزيع وتقليل التفاوت.

2–1 – النموذج الليبرالي الأنجلوساكسوني:

ينتشر هذا النموذج ببريطانيا، الولايات المتحدة وكندا (المعهد السويدي، 2006، صفحة 147). حيث يقوم هذا النموذج على تأمين الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية، وبذلك يفسح المجال للقطاع الخاص لتأمين بقية الحاجات. حيث وصفه **تيتموس** (TITMUSS, 1974) بالنموذج المتبقي **(Residual)** تتدخل فيه الدولة عند فشل الوسائل الأخرى، فحضور الدولة مؤقت بالنسبة لحياة المواطن. أما بالنسبة للنموذجين الآخرين – التعاوني والاجتماعي الديمقراطي- فيصفهما بالنموذج المؤسسي **(Institutional)** كونهما يتضمنان حضور الدولة لتوفير عناصر الرفاهية المختلفة. ويميز **تيتموس** ضمن النموذج المؤسسي بين صنفين من الرفاهية الاجتماعية: أحدهما شامل (الاجتماعي الديمقراطي) والآخر انتقائي (التعاوني).

ويتم منح المساعدات على أساس تقييم الاحتياجات، فالتحويلات العامة أو نظم التامين الاجتماعي متواضعة وتمنح فقط لذوي الدخل المنخفض -عادة عمال يعتمدون على الدعم -. وتقوم الدولة « بتشجيع السوق: بشكل سلبي، من خلال ضمان الحد الأدنى فقط؛ أو بفعالية من خلال دعم مشاريع الادخار الخاص(ESPING-ANDERSEN, Gosta, 1999, p. 41) ».

2-2 – النموذج المحافظ أو التعاوني (Corporatist):

ينتشر هذا النموذج بالعديد من البلدان الأوروبية لا سيما: فرنسا، ألمانيا، ايطاليا والنمسا (المعهد السويدي، 2006، صفحة 201). وهو نموذج – **المساومة الاجتماعية**- تم تحت سقف الرأسمالية، حيث يقوم على التأمين الاجتماعي الإجباري (MERRIEN, 2001). وتنعكس مظاهر النموذج على عدة مستويات: تنظيم العمل، علاقات الإنتاج، إعادة توزيع الدخل القومي، والاستثمار في النظام التربوي (المعهد السويدي، 2006، صفحة 201). فهو يعتمد على مؤسسات تدار وتمول من أطراف العلاقة الإنتاجية، يمثلها نقابات العمال وأرباب العمل. ويعتمد ذلك على الأجر المحقق داخل المؤسسة الإنتاجية، حيث لا تتدخل الدولة مباشرة في ظل هذا النظام إلا فيما يتعلق بتأمين الاحتياجات غير المرتبطة بالعمل والإنتاج. بالتركيز على إعانة الأسر والشرائح الأكثر فقرا (عبدو أبوه، 2015، صفحة 38). كما يقوم هذا النموذج على أساس المساومة في علاقات الإنتاج بين رأس المال وقوة العمل، حيث تقدم ضمانات وتنازلات للعمال لتحسين مستوى معيشتهم. وتعتبر الدولة جزء من هذا النظام نظرا لكونها تنفق على المخاطر الإجتماعية. وتعمل التيارات الاشتراكية على الدفاع عن هذا النموذج رغم أنها كانت تنتقدة، وذلك في ظل تنامي النموذج الليبرالي وكفاءته (المعهد السويدي، 2006، صفحة 202).

ويتجاوز هذا النموذج الهاجس الليبرالي المتعلق بكفاءة السوق والإنتاج ولا يعتبره أمراً حتميا. كما أن منح الحقوق الاجتماعية لا يثير جدلا – فالحفاظ على اختلاف الحالات هو السائد-. فهذه الحقوق ترتبط بالطبقة الاجتماعية والحالة التي ينتمي إليها الفرد. كما أن هذا النموذج التعاوني أو التشاركي **(Corporatisme)**: « يخضع لهيئة حكومية مستعدة لتحل محل السوق في رعاية أو تقديم الرفاهية (ESPING-ANDERSEN, Gosta, 1999, p. 42) ».

3-2 – النموذج الاجتماعي الديمقراطي أو الشامل (Universal):

يعتمد هذا النموذج بالدول الاسكندينافية (السويد، النرويج، الدنمارك، فنلندا وأيسلندا)، ويدعى كذلك بالنموذج الشمالي **(Nordic)**. تلعب فيه الدولة دورا مباشرا في تأمين المخاطر الاجتماعية، من خلال سياسة ضريبية فعالة، ومن خلال إعادة توزيع الثروة. لأجل تأمين أقصى تغطية للحاجات الاجتماعية (بطالة، مرض، شيخوخة) وحالات التفاوت والفقر المختلفة (عبدو أبوه، 2015، صفحة 39).

لقد أصبحت مبادئ الشمولية وعدم تجارية الحقوق الاجتماعية –*عدم معاملة الإنسان كسلعة*- تلقى توافق الطبقات الوسطى الجديدة. فبدلا من تحمل الثنائية بين الدولة والسوق، بين الطبقة الكادحة والطبقة المتوسطة. تشجع دولة الرفاه في ظل هذا النموذج المساواة على أعلى المستويات – وليس فقط في الحد الأدنى من الاحتياجات. فهذا النموذج: « يحيد السوق، وبالتالي يؤسس لتضامن شامل لصالح دولة الرفاهية» (ESPING-ANDERSEN, Gosta, 1999, p. 42). ويعتبر هذا النموذج

مزيج من الاشتراكية والليبرالية، فهو يمنح إعانات مباشرة، كما يتحمل مسؤولية رعاية الأطفال والمسنين والمعوزين. والميزة الأساسية له إدماج الرفاهية والعمل. فهو يهدف لضمان التوظيف الكامل. فحسب **اسبينغ اندرسون** لا يوجد نموذج نقي. فرغم أن الدولة الاسكندينافية في معظمها ديمقراطية اجتماعية، إلا أنها لا تخلو من عناصر الليبرالية التي تعتبر غير نقية. لذا قامت البلدان الأوروبية التي تعتمد النموذج التعاوني بالدمج بين النموذجين الليبرالي والاجتماعي الديمقراطي.

2–4 – الاختلافات بين النماذج الثلاثة:

في الواقع رغم أن هذه النماذج ترتبط في الأصل بنموذجي بسمارك وبيفريديج، إلا أن لها خصوصيات معقدة، ما يجعلها في بعض الأحيان تجمع بين نموذجين في آن واحد. كما أن هناك اختلافات في تطبيق كل نموذج حسب خصوصيات كل بلد. ويرجع ذلك لوجود ثلاث قضايا تدخل ضمن مهام الدولة الراعية هي (المعهد السويدي، 2006، صفحة 210):

- الإنفاق على الحاجات الناجمة عن المخاطر الاجتماعية (مرض، بطالة، شيخوخة) وتلك المتعلقة بإعانة الأسر؛
- مهمة تنظيم علاقات العمل في المؤسسات الإنتاجية؛
- مهمة تسيير النظام التربوي.

فالدول التي تعتمد النظام التعاوني فيما يتعلق بالقضية الأولى (فرنسا مثلا)، قد تكون دولوية وشديدة المركزية فيما يتعلق بالقضية الثانية، وحتى بالنسبة للقضية الثالثة. في حين النموذج الليبرالي يعتمد بقدر أكبر في تأمين الإنفاق الاجتماعي (بريطانيا)، ويفسح مجالا أكبر للمبادرة فيما يتعلق بعلاقات العمل والنظام التربوي (المعهد السويدي، 2006، صفحة 210). أما النموذج الألماني فيعتمد على النظام التعاوني في الإنفاق الاجتماعي، وعلى النظام التوافقي في علاقات العمل. فهذه النماذج قد تتغير مع مرور الزمن، كما قد ترتبط بمتغيرات تاريخية، أو نتيجة لظروف سياسية (فالنموذج الألماني كان دولويا وشديد المركزية عهد **بيسمارك**). أو نتيجة لأزمات معينة (فالنموذج الليبرالي البريطاني لم يكن إرثا تاريخيا بل جاء نتيجة لأزمة السياسات العمالية المتتالية التي أثرت على أسس الدولة الراعية السائدة في سنوات 1970)

ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين النماذج الكلاسيكية الثلاث، من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 2: أهم الاختلافات بين نماذج الرفاهية المعاصرة

المعيار	الليبرالي	الاجتماعي الديمقراطي	التعاوني أو المحافظ
المبدأ	التفوق والانتقائية	الشمولية	المساهمة أو المشاركة
قواعد الاستفادة أو المنح	الفقر والإستحقاق.	المواطنة أو الإقامة.	التوظيف، الحالة وأصحاب الحقوق
طبيعة الخدمة	الحد الأدنى من الظروف المعيشية مشروطة بالموارد (عتبة الفقر) وعدم القدرة على العمل.	خدمات اجتماعية مجانية (الخدمة الصحية الوطنية)	دخل بديل (يتناسب مع المدة والمبلغ المساهم به)، شبكة تأمين خارج التأمين الإجتماعي
عالم التمويل	ضرائب وتبرعات	ضرائب (غالبا)	مساهمات اجتماعية للموظفين وأصحاب العمل
طريقة التسيير	الدولة والجمعيات الخيرية	الدولة (الجماعات المحلية)	الشركاء الاجتماعيين
النتائج الاجتماعية	ثنائية بين مساعدة الفقراء والحماية الذاتية التفضيلية. ووضعية وسطية للطبقة الوسطى	إلغاء البؤس. وتشكل طبقة وسطى كبيرة.	تجزئة لعالم الشغل (الحفاظ على القوانين الأساسية)

المصدر: BOURAHLI A. T., Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché: Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie, Th. Doct.en économie, Université de Constantine 2, 2014, P 325

2–5 – نماذج أخرى

لقد كانت البلدان الغربية سباقة في بناء دولة الرفاهية من خلال نماذج مختلفة. واقتداء بها حاولت بقية البلدان صياغة نماذج خاصة بها، خصوصا في الفترة التي عرفت فيها الاشتراكية ازدهارا. حيث حاول أتباع هذا الفكر صياغة نموذج اجتماعي خاص، وهذا بالرغم من تشكيك **كينث أرو** (**K. Arrow**) بامكانية بناء دولة الرفاه الاجتماعي على أسس ديمقراطية، نظرا للتناقضات ضمن الفئات الاجتماعية المختلفة. وهو ما اسماه بنظرية الاستحالة (**The Impossibility Theorem**). فمختلف النماذج تتضمن تناقضات والعديد من الدول تفرضها بشكل وصائي أو ديكتاتوري (لا سيما بالبلدان الاشتراكية سابقا).

ومن بين هذه النماذج النموذج الاشتراكي الذي يقوم على الفكر الماركسي الذي يقسم المجتمع إلى كتلتين: كتلة تصدر الأوامر من الأعلى؛ وكتلة تنفذها من الأسفل. وقد عمل **لينين** على تطوير الماركسية بالتحول من مقولة: "*من الكل بحسب جهده وللكل بحسب حاجته*" إلى مقولة: "*من الكل بحسب جهده وللكل بحسب عمله*". حيث اعتمد لينين سياسة تعزز دور الدولة والقطاع العام، ولم يمانع من مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المعهد السويدي، 2006، الصفحات 283-286). ورغم أن الاشتراكية لم تنجح، إلا أنها بقيت لمدة طويلة من الزمن محل استقطاب اجتماعي، كونها تعتبر ملاذ للفقراء والوسيلة الأنجع حسب أتباعها لبناء مجتمع أكثر عدالة.

وفي بلدان جنوب شرق آسيا، لم تعرف نماذج التنمية الاجتماعية تطورا بالموازاة مع المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي من سنوات 1960- 1990 (هذا عكس ما عرفته أنظمة الرفاه الاجتماعي من تطور في أوربا مسايرة بذلك التطور الاقتصادي). فعموما مستويات الإنفاق الاجتماعي بهذه البلدان أقل بكثير عن البلدان المتقدمة؛ ويروج للقطاع الخاص أكثر من الدولة في توفير الحاجات الاجتماعية، حيث يتم توجيه الموارد الاجتماعية لمشاريع البنية التحتية. فدور الدولة في توفير الرفاه الاجتماعي يعتبر ثانويا. لكن الأزمة المالية في أواخر سنوات 1990 سمحت بإعادة النظر في هذه النماذج وكشفت عن ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية بهذه البلدان. حيث خضعت هذه الأنظمة لتطورات مؤسسية مهمة في شكل برامج للتامين مرتكزة على العمالة والتوظيف (المعهد السويدي، 2006، صفحة 299). ففي كوريا الجنوبية مثلا، وبدفع من منظمات غير حكومية عملت الحكومة على إصدار القانون الوطني لتأمين المعيشة الأساسية « **National Basic Livelihood Security Act** » الذي صمم لتحسين إجراءات مكافحة الفقر بضمان حدود دنيا من مقومات المعيشة للمستحقين. ومن ثم استطاع هذا البلد تقوية نظام الرفاه الاجتماعي بملامح مؤسسية –تأسيس برامج متكاملة للتأمين الاجتماعي– تتضمن: تقديم خدمات اجتماعية، تأمين صحي، إعانات اجتماعية ونظام تقاعد (In-Young, 2009).

ويعتبر تحسين الرفاهية الاجتماعية – أو التنمية المجتمعية– الهدف الأساسي للتنمية. حيث يعتبر متوسط العمر المتوقع أحد أفضل مقاييس الرفاهية الشاملة كونه يعكس الرعاية الصحية والتغذية الجيدة، كما يعتبر التعليم كذلك من بين أهم المحددات كونه يعكس مستوى محو الأمية خصوصا لدى الكبار. وتسمح التنمية الاجتماعية بتحسين رفاهية أفراد المجتمع، كما تعتبر استثمارا كونها تسمح بالمساهمة في النمو الإقتصادي. لكن الاستثمار في التنمية الاجتماعية لا يعني بالضرورة المساهمة في النمو دون الاهتمام بالجوانب الأخرى للسياسة الاقتصادية (Birdsall, 1993).

3 – نماذج التنمية الاجتماعية بالجزائر:

بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت العديد من البلدان المستعمرة على استقلالها، وبدأت في مسيرة التنمية. حيث عرفت الجزائر منذ الاستقلال نماذج مختلفة للتنمية الاقتصادية رافقها نماذج اجتماعية مختلفة. برزت كامتداد لنماذج سادت في مناطق مشابهة. ففي معظم الدول العربية – *بالأخص النفطية*– حلت دولة الريع محل دولة الرعاية، في ظل غياب عقد اجتماعي بين الدولة ومختلف شرائح المجتمع. حيث تم بالجزائر اعتماد نموذج اشتراكي اقتداء بالنموذج المصري لجمال عبد الناصر. عرف هذا

النموذج توسعا في عهد الرئيس هواري بومدين، وهو يتضمن تناقضات كبيرة، حيث يلغي الطبقية ويسعى لتحقيق المساواة. كما يعتمد على قيام الدولة بتأميم الثروات والقضاء على البرجوازية. فالفكر التنموي بالجزائر وليد الظروف المحيطة، ولا يمكن التفكير بمنطق برجوازي إذا كنا نعيش في عالم متخلف (شريط، 1981، صفحة 23). كما أن مبادئ الإسلام قد تتفق مع مبادئ الاشتراكية في الالتزام أمام الفقراء، وتوزيع الثروة والعدالة (مزيان، 1988، صفحة 237).

لقد استمر النموذج الاشتراكي بالجزائر إلى غاية نهاية سنوات 1980 أين عرف سقوطا حرا أثر على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، بفعل تدهور أسعار النفط. وهو ما أدى إلى انتفاضة الشعب في أكتوبر 1988. فمنذ هذه الفترة بدأت تتغير ملامح النظام الإقتصادي والإجتماعي رغم المحاولات التي سبقت ذلك في بداية سنوات 1980. وبدأ التوجه نحو النماذج الليبرالية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي على حد سواء. و خلال سنوات التسعينيات تغيرت كثيرا معالم النموذج الإجتماعي، وهو ما أدى إلى تنامي الفقر والحرمان وتدهور المستويات الاجتماعية على مختلف الأصعدة، لا سيما في ظل تدهور أمني كبير. حيث يمكن القول أن الدولة انسحبت بصورة شبه كلية من الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي بداية القرن الواحد والعشرين، ومع تحسن الأوضاع الأمنية وحتى الاقتصادية. تزايد دور الدولة الاجتماعي وتحسنت مستويات الرفاه بشكل كبير. لكن سرعان ما تغيرت من جديد السياسات الاجتماعية بفعل تدهور أسعار المحروقات بداية من سنة 2014.

وعلى العموم المتتبع لمسار التنمية الاجتماعية يراها تساير تطور الريع النفطي، وكأنها تقاسم لهذا الريع. حيث تتزايد الاهتمامات الاجتماعية للدولة في حالة ارتفاع الريع وتنخفض في حالة العكس. لكن الإشكال يكمن في بناء نموذج مستدام لدولة الرفاهية الاجتماعية، يستمر حتى في حالة الأزمات، يتفادى سوء توزيع الموارد. وهو ما يتطلب صيغة توافق تكون فيها الدولة قادرة على أداء أدوارها بالصورة المطلوبة.

3–1 – مجال الخدمات الاجتماعية في الجزائر:

تشمل الخدمات الاجتماعية: الضمان الاجتماعي، دعم السلع الغذائية، مساعدات موجهة لعائلات العمال والموظفين – في شكل تحويلات نقدية عن كل طفل، وفي شكل علاوات مدرسية بغض النظر عن مستوى الدخل–، بالإضافة إلى مساعدات مالية مباشرة للمسنين والمعاقين. كما تخصص الحكومة مساعدات غذائية للأسر الفقيرة ومنحا مدرسية لأطفالها. وتضمن الحكومة سياسة التوظيف والأجور التي تؤمن منافع اجتماعية كبيرة للعاملين، بما فيها الحد الأدنى للأجور (المعهد السويدي، 2006، صفحة 422).

لكن أثناء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية سنوات 1990 تم إعادة النظر في شبكة الحماية الإجتماعية –بحصر المستفيدين من المساعدات في ذوي الدخل المتدني–، ومعالجة سياسة الاستخدام من خلال برامج مساعدات. كما تم التخلي عن دعم السلع الغذائية – باستثناء الحليب، السميد والسكر–. ويتم توزيع المساعدات الاجتماعية عن طريق صندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد، ويتم تمويل هذه المساعدات من خزينة الدولة. وفي مجال التشغيل أصدرت الحكومة تشريعات تهدف لمساعدة الشباب في خلق النشاطات والمؤسسات، كما أنشئت صندوق التأمين عن البطالة للمسرحين –يمنح تعويضات محدودة القيمة والمدة– (المعهد السويدي، 2006، الصفحات 422-42). ويضاف إلى ما سبق معاشات المجاهدين التي تصرف لأرامل الشهداء والمجاهدين وأبناء المجاهدين.

3–2– نموذج الرفاه الاجتماعي الجزائري نموذج ريعي

يسود النموذج الريعي كل البلدان العربية تقريبا بما فيه البلدان غير النفطية –التي تستفيد من تحويلات أو مساعدات من نظيراتها النفطية أو من تحويلات خارجية–. والجزائر تعتبر نموذج ريعي بامتياز، عملت منذ الاستقلال على تقاسم هذا الريع بأشكال مختلفة، وفقا لمعايير سياسية واجتماعية معينة. قد تتغير من فترة لأخرى حسب السلطة وتوجهاتها. فرغم سعي الدولة

لتشجيع القطاع الخاص ومنحه مجالا أكبر في التنمية، إلا أن هذا الأخير بقي مرتبطا بالمشاريع والمزايا والامتيازات الممنوحة من طرف الدولة، وشكل لوبيات تعمل على تعظيم منافع الطبقة البرجوازية التي تشكلت في أواخر سنوات 1990 على حساب بقية المجتمع.

لقد عرفت المرحلة الانتقالية سنوات 1990 تحولا نحو اقتصاد السوق الذي رافقه آثار مدمرة للعشرية السوداء، جعل الرؤية غير واضحة في تفاعلات السلطات العمومية وفي حضور الدولة. فرسوخ مجانية الخدمة العمومية، دعم السلع الاستهلاكية، وضمان المنطق الريعي لإعادة التوزيع. لم يسمح بتنمية روح المبادرة. كما عزز من مقاومة التغيير لدى مختلف الفئات من المواطنين. فتوزيع المساعدات أو الدعم يشجع على تنامي الاعتماد على الدولة، والعمل على تقاسم الريع. حيث أن تفاقم الأزمة خلال هذه الفترة كان من بين أسباب إلغاء نظام دعم الأسعار (سنة 1989) الذي أدى بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وزيادة مستويات التضخم. إضافة لارتفاع نسبة الفقر التي تجاوزت 20% . ولقد عرف تدخل الدولة خلال هذه الفترة نوعا من التذبذب، كأن هناك مرحلة انتقالية بقطبين. فهناك تراجع من الدور القانوني للتمثيل نحو وظيفة الحماية. وفي الانتقال نحو اقتصاد السوق، فالسلطة تتأرجح بين دور ليبرالي وقطب موجه. فجاذبية النظام القديم تستنزف دومًا جهود المرور إلى نظام جديد . (MENOUER, 1994, pp. 77-91)

ويمكن تلخيص السياسة الاجتماعية خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي، الذي يوضح تطور التحويلات الاجتماعية وأهم مركباتها خلال الفترة 1993-2002.

الجدول رقم 3: تطور التحويلات الاجتماعية للدولة 1993-2002 (مليون د.ج.)

	النفقات								اعتمادات	
	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	ق م ت 2001	م ق م 2002
1-العمل التربوي والثقافي	5 822	6 570	7 376	8 394	9 514	11 816	13 823	17 728	24 064	28 489
2-نفقات المساعدة والتضامن	47 105	61 417	64 084	69 671	80 578	90 068	86 746	89 948	117 075	130 915
3- دعم الحصول على الصحة	15 246	18 418	21 278	25 537	27 983	28 781	31 445	33 236	41 350	47 482
4-السكن	4 421	6 560	8 692	21 143	23 217	57 800	59 919	70 568	69 812	78 875
5-الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز	3 350	4 000	5 430	4 800	5 900	6 000	6 310	4 500	12 800	10 400
6-التكلفة الميزانية لإعفاءات ر. ق. م (***TVA***) بالنسبة للسلع الأساسية والأدوية	3 180	5 460	7 329	5 213	8 086	8 189	13 900	14 178	14 460	14 460
الإجمالي التحويلات	79 124	102 425	114 189	134 758	155 278	202 654	212 143	230 158	279 561	310 621
7- معاشات المجاهدين (للتذكير)	10 816	10 749	27 245	32 622	43 092	52 462	61 701	50 800	79 300	84 324
ن. م. إج. ***PIB*** (مليار د ج)	1 181,7	1 474,7	1 974,5	2 473,7	2 762,4	2 781,6	3 187,0	4 023,0	3 912,7	4 266,0
تحويلات اجتماعية / ن. م. ***PIB*** %	6,70%	6,95%	5,78%	5,45%	5,62%	7,29%	6,66%	5,72%	7,14%	7,28%
التحويلات من الميزانية	89 940	113 174	141 434	167 380	198 370	255 116	273 844	280 958	358 861	394 945
التحويلات من الميزانية / الناتج المحلي الاجمالي ***PIB*** %	7,61%	7,67%	7,16%	6,77%	7,18%	9,17%	8,59%	6,98%	9,17%	9,26%

المصدر: المديرية العامة للتقدير و السياسات، قوانين المالية (بالنسبة لنفقات سنة 2001 حسب تقديرات قانون المالية التكميلي، اما بالنسبة لسنة 2002 فهي تتعلق بمشروع قانون المالية)

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات المساعدة والتضامن تشكل النسبة الأكبر من التحويلات، حيث أن هذه المساعدات كانت كمرافقة لعملية الإصلاح الاقتصادي التي كانت تستدعي خلال هذه الفترة آلية حماية اجتماعية. وعلى العموم لم يتجاوز حجم النفقات الاجتماعية نسبة 8% من الناتج المحلي. وهي نسبة ضعيفة جدا، حيث تتجاوز النسبة 20% في بعض البلدان – خصوصا البلدان الاسكندينافية الرائدة في مجال الرعاية الاجتماعية-.

لكن منذ سنوات 2000 تحسنت الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية تدريجيا، لا سيما بفعل تنامي إيرادات الريع النفطي. حيث نلاحظ من خلال الجدول الموالي تطور التحولات الاجتماعية للدولة خلال الفترة 2010-2017. هذه الفترة التي عرفت انتعاش اقتصادي كبير رافقه سياسة اجتماعية سخية.

الجدول رقم 4: تطور التحويلات الاجتماعية للدولة 2010-2017 (مليون د ج)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016 (ق.م)	2017 م.ق.م
دعم السكن	195 620	324 517	754 145	461 709	250 631	255 192	403 275	471 294	304 930
دعم العائلات	459 342	318 630	492 365	423 243	405 579	422 140	479 635	444 480	413 482
التعويضات العائلية	44 155	44 429	41 642	41 405	41 892	42 478	41 813	42 717	41 585
دعم التربية	78 359	87 603	89 234	90 186	100 308	103 012	109 484	114 425	116 861
دعم أسعار الحبوب والحليب...	192 223	96 151	279 115	215 630	197 406	213 693	246 819	224 499	189 929
دعم الكهرباء والغاز والمياه	144 605	90 447	82 374	76 022	65 973	62 957	81 519	62 839	65 107
دعم معاشات المتقاعدين	149 247	144 030	139 519	249 950	257 936	252 097	251 308	243 513	236 789
دعم الصحة	176 948	199 275	367 823	364 852	263 708	320 478	325 204	321 343	330 186
دعم المجاهدين	111 284	124 050	125 695	156 925	171 938	180 557	198 219	197 719	197 859
دعم المعوزين، المعاقين وذوي الدخل الضعيف	115 414	128 758	185 527	211 821	224 569	178 659	172 673	163 221	147 525
إجمالي التحويلات (مليون دج)	1 207 855	1 239 260	2 065 074	1 868 500	1 574 361	1 609 123	1 830 314	1 841 570	1 630 771
ناتج م. اجمالي PIB (مليار دج)	9968,0	11991,6	14589,0	16209,6	16647,9	17228,6	16702,1	17406,8	19300,0
تحويلات اجتماعية / ميزانية %	28,8	26,6	34,8	24,1	22,9	21,0	20,9	23,1	23,7
تح. إج./ن. م. اجمالي PIB %	12,1	10,3	14,2	11,5	9,5	9,4	11,0	10,5	8,4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير التقديمية لمشاريع قوانين المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات، الرسمي لوزارة المالية الجزائرية. متوفرة على الرابط بتاريخ 15-02-2019. http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/retrospective

بمقارنة الجدول أعلاه مع الجدول السابق نلاحظ أن حجم التحويلات الاجتماعية قد تضاعف بحوالي 4-5 مرات عما كان عليه. وهو يعكس حجم المخصصات الميزانية الموجهة للسياسة الاجتماعية. كما أن حجم التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي بلغ مستويات قياسية – أكثر من 14% سنة 2011- وهو ما قد يعكس تحسنا كبيرا في مستويات التنمية الاجتماعية خلال هذه الفترة –في الواقع يتوافق هذا التاريخ مع ما يسمى بأزمة الزيت والسكر-. لكن سرعان ما بدأت تتراجع الاهتمامات في ظل انخفاض أسعار النفط سنة 2014، وهو ما انعكس على حجم التحويلات خصوصا سنة 2017. كما نلاحظ خلال هذه الفترة تغير هيكل التحويلات: حيث مست بالخصوص الصحة والسكن ودعم العائلات، وكذلك المتقاعدين. ويضاف إلى ذلك طبعا الإنفاق على التعليم و الصحة الذي يبلغ حوالي 10% من الناتج المحلي (**PIB**).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية استعانت في السنوات الأخيرة بخبراء صندوق النقد الدولي لإعادة النظر في بعض السياسات الإجتماعية، لا سيما سياسات الدعم التي تنهك المخصصات الميزانية. فدعم الطاقة والوقود يبلغ مستويات مرتفعة. لكن بالمقابل دعم بعض السلع الأخرى خيالي – فأسعار الزيت والسكر والقمح في السوق المحلية أكبر من المتوسط العالمي لها وهو ما يثير التساؤل عن جدوى الإعانات الممنوحة للمنتجين أو بالأحرى المستوردين (TOUIL, 2016, pp. 17-21).

4-دراسة العلاقة "جودة الحياة و المحددات الاقتصادية-الاجتماعية بالجزائر (1992-2018)":

من الصعب الجمع بين المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية الاجتماعية الشاملة لبلد ما. فمنذ بداية سنوات الثمانينات، حاولت العديد من الهيئات الدولية القيام بتحديد لمؤشر جودة الحياة، و خير مثال هو الأعمال والدراسات المنجزة لتحديده من طرف مجلس التنمية الخارجي (**Development Council Overseas**)، بواشنطن في سنة 1979، أين تم تبني مصطلح "**مؤشر جودة الحياة المادية**" (**Quality of Life Material Index**) حيث كان يستند أساسا إلى ثلاثة مؤشرات مستخدمة على نطاق واسع تنتمي إلى مجموعة متنوعة من الاحتياجات البشرية الأساسية و المتمثلة في : متوسط العمر المتوقع في عام واحد ؛ معدل وفيات الرضع ؛ ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (التعلم).

أما في التسعينيات، و نظرا لتصاعد أثار الفقر في العديد من البلدان النامية الى جانب استمرار أزمة الديون آنذاك، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**United Nations Development Programme**) بتحديد مؤشر للتنمية البشرية **(Human Development Index- HDI)**، والذي يجمع بين مقاييس العمر المتوقع ومستوى التعليم الذي تم تحقيقه بما في ذلك متوسط سنوات الدراسة، التعليم ومحو الأمية للبالغين و الناتج القومي الإجمالي الفردي.

4-1 نموذج الدراسة :

سوف نحاول القيام بدراسة مدى صحة العلاقة التجريبية الموجودة ما بين مؤشر جودة الحياة و المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة لقياس التنمية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 الى غاية 2018. في هذا الصدد، سوف نقوم بالاعتماد على عدة دراسات وأبحاث أكاديمية لنمذجة العلاقة الاقتصادية القياسية و هذا بالاستناد لدراسة **بوغوفيز وآخرين** (Bogoviz, Lobova, & Alekseev, 2021)، التي ترتكز على دراسات تجريبية رائدة في المجال، نذكر منها دراسة **كينغ** (King, 1974)، ودراسة **بيردسال** (Birdsall, 1993)، دراسة **إسلام وآخرين** (Islam & Clarke, 2002). الى جانب الأبحاث المستخدمة في البنك الدولي لدراسة محددات التنمية الاجتماعية في العالم، و التي غالباً ما تكون قابلة للتطبيق في الدول النامية، حيث تم تكييفها من طرف هيئة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD, 2019). فهذا النموذج القياسي غالباً ما يستخدم لتحليل العوامل التي يمكن أن تساهم في التنمية الاجتماعية في الجزائر.

و بالتالي، سوف يكتب نموذج تقدير مؤشر جودة الحياة للفرد، من الشكل الأتي :

$$\mathbf{HDI = a_1 + a_2\ POP + a_3\ SANTE + a_4\ EDUC + a_5\ OPEN + a_6\ INSTA + a_7\ DEVEL + \varepsilon \ldots..(1)}$$

في المعادلة (1)، و في غياب مؤشر رسمي للتنمية الاجتماعية للفرد، قمنا باستخدام مؤشر جودة الحياة للفرد **HDI** في الفترة **t** و المعبر عنه بالسنوات (باللوغاريتم الطبيعي) الصادر عن تقرير التنمية البشرية 2020. فهذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية: (1) متوسط العمر المتوقع عند الولادة ؛ (2) مستوى التعليمي للفرد ؛ (3) مستوى المعيشة و الذي تنتقل قيمه من 0 إلى 1. في اليمين، تظهر مجموعة من المتغيرات المستقلة و المتمثلة في:

POP: و الذي يمثل النسبة المئوية للنمو السكاني السنوي من إجمالي السكان، حيث يشمل جميع السكان المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية، باستثناء اللاجئين غير المقيمين بشكل دائم في بلدهم الأصلي؛

SANTE: تعبر المتغيرة عن العمر المتوقع عند الولادة و الممتثلة في متوسط عمر السكان في بلد ما؛

EDUC: تتمثل في النسبة المئوية لإجمالي الإنفاق العام في قطاع التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما؛

OPEN: مؤشر يعبر عن نسبة انفتاح الاقتصاد على الخارج و المتمثل في النسبة المئوية للمبادلات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي و التي تعبر أصلا عن القيمة الإجمالية لصادرات السلع والخدمات المضافة إلى إجمالي قيمة واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي؛

INSTA: تعبر عن مستوى عدم الاستقرار السياسي في بلد ما و التي تترتب حسب سلم 1 (مستقرة تماما) – 5 (غير مستقرة للغاية) نسبة لمستوى عدم استقرار المؤسسات السياسية أو عدم قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها والمؤسسات والمستثمرين الأجانب؛

DEVEL: هذا المؤشر يمثل مستوى التنمية والمعبر عنها باللوغاريتم الطبيعي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الحقيقي للفرد و الممثل بواسطة تعادل القوة الشرائية بغية قياس تأثير مستوى التقارب بين الأفراد. حيث يعتبر كأحد أكثر المؤشرات ملائمة لمقارنة الاقتصاديات فيما بينها.

للإشارة فقط، فكل هذه المتغيرات تأتي من عدة قواعد للبيانات: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مؤشرات من هيئات: مؤشر السلام العالمي **Global Peace Index**، تقارير التنمية البشرية **Human Development Reports**، الايكونزميست **The Economist**.

2–4 معالجة البيانات والمنهجية المتبعة:

لاختبار نموذج الدراسة، نقترح استخدام نوعين من التقنيات القياسية: تقدير الانحدار الخطي البسيط ثم تقدير الانحدار الخطي المضاعف، و الذي سوف يساعدنا على تحليل بعدين مختلفين: بُعد فردي وبُعد زمني. فهذا البعد المزدوج للانحدار يتوفر على ميزات ايجابية ما يساهم في تنظيم عينة البيانات المدروسة على أساس مجموعة من السلاسل الزمنية.

من جهة أخرى، وللتحقق مما إذا كانت نتائج التقديرات توافق الاتجاه السائد، ستقارن نتائج التقديرات للتقنيتين المستخدمتين بتلك المحصل عليها من الأدبيات التجريبية للدراسة و التي تقوم على تغطية الفترة 1992-2018.

في هذا الصدد و قبل الشروع في إجراء التقديرات، من الأجدر أولاً دراسة خصائص السلسلة في حالتها الأولية من أجل تحديد درجة استقرارها و هذا باللجوء الى اختبار جذر الوحدة **(ADF)** لاتخاذ القرار الصائب بشأن استقرارية المتغيرات (الجدول رقم 5) باستخدام البرنامج القياسي **Eviews.**

الجدول رقم 05: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة (1992–2018)

Variable	In level	In difference
HDI	**-2.31**	**-6.53**
POP	**-2.05**	**-5.95**
SANTE	**-1.69**	**-6.02**
EDUC	**-1.86**	**-5.65**
OPEN	**-1.10**	**-6.05**
INSTA	**-1.25**	**-4.81**
DEVEL	**-0.80**	**-5.32**

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات **EVIEWS 10**

من خلال فحص الجدول رقم 05، نستنتج أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة (0) وبالتالي مستقرة في المستوى. هذا يؤكد اختيارنا لاستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط و المضاعف لتقدير المعادلة السابقة.

3-4 نتائج الدراسة وتحليلها:

معظم الدراسات النظرية و التجريبية تسلط الضوء على وجود علاقة إيجابية و قوية بين جودة الحياة و المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية المحددة لقياس التنمية الاجتماعية، خصوصا للدول ذات اقتصاديات متطورة (Islam & Clarke, 2002). في هذا القسم، سنحاول التحقق من صحة هذه النتائج النظرية تجريبياً بالنسبة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 الى غاية 2018.

يمثل الجدول رقم 06 عرض لنتائج تقديرات العلاقة محل الدراسة عن طريق استخدام التقنيتين. كذلك سوف نقوم باستخدام هاتان الطريقتان القياسيتان الاقتصاديتان لاختبار نموذج الدراسة.

الجدول رقم 06: النتائج

Méthodes	**OLS**			**TSLS**		
Equations	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**
Constante	0,167 **(6,0)**	0,146 **(4,2)**	0,161 **(4,8)**	0,144 **(4,8)**	0,161 **(5,4)**	0,161 **(5,1)**
POP	-0,032 **(-5,2)**	-0,019 **(-4,5)**	-0,020 **(-4,4)**	-0,002 **(-5,1)**	-0,005 **(-4,6)**	-0,009 **(-3,4)**
SANTE	0,015 **(2,9)**	0,010 **(2,3)**	0,021 **(3,8)**	0,002 **(2,2)**	0,009 **(2,2)**	0,013 **(4,2)**
EDUC	0,161 **(5,3)**	0,186 **(3,9)**	0,245 **(4,5)**	0,165 **(2,8)**	0,182 **(2,0)**	0,277 **(5,1)**
OPEN	0,012 **(4,4)**	0,023 **(2,8)**	0,038 **(3,7)**	0,015 **(3,8)**	0,020 **(3,7)**	0,018 **(2,8)**
INSTA		-0,011 **(-1,8)**	-0,017 **(-2,0)**		-0,018 **(-2,2)**	-0,021 **(-2,4)**
DEVEL			0,041 **(2,3)**			0,035 **(2,9)**
R^2	**0,69**	**0,80**	**0,73**	**0,49**	**0,52**	**0,61**
DW	**1,80**	**1,86**	**2,01**	**1,60**	**1,75**	**1,82**
F-test	**19 (0,01)**	**31 (0,05)**	**42 (0,01)**	**31 (0,02)**	**29 (0,03)**	**52 (0,02)**
67Sargan	-- --	-- --	-- --	**1,52 (0,56)**	**3,45 (0,42)**	**4,19 (0,36)**
Observations	**27**	**27**	**27**	**27**	**27**	**27**

(.) : Student test

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EVIEWS 10**

بالنسبة لنتائج التقديرات النهائية مبينة في الجدول رقم05 باستخدام الطريقتين، على العموم تُظهر بأن كل من قيم معامل التحديد **(R^2)** و إختبار**Durbin-Watson** ، تبين بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ بين المتغيرات والتي تساهم في تفسير ما بين حوالي 50٪ إلى 80٪ من تباين المؤشر. في حين، توضح المعادلات (1-3) بأن المتغيرات الاقتصادية التقليدية (**POP**، **HEALTH**، **EDUC**، **OPEN**)، تتمتع بالدلالة الإحصائية و بالتالي يمكن تتبثيها في العلاقة. من جهة أخرى، نلاحظ نفس النتائج بالنسبة لمؤشرين (**INSTA**، **DEVEL**) اللذان لهما إشارتين مختلفتين. لذلك، يبدو أن المتغيرين عاملان مهمان في تطور مؤشر جودة الحياة أين يتمتع معامله بالاستقرار في التقديرات.

بالمقابل، لم تظهر محاولة لدمج هاذين المؤشرين كمتغير اصطناعي في طريقة التقدير الثانية **(TSLS)** في المعادلات (4-6) . لذا، كان من الأجدر استخدام اختبار **Sargan** على النموذج الأساسي حيث تكمن أهميته في تقييم جودة الأدوات من

خلال الانحدار لبقايا المعادلة المقدرة بواسطةDMC طريقة الانحدار الخطي المضاعف (TSLS) على جميع المتغيرات المفسرة والتي تعتبر خارجية مع المتغيرين الاصطناعيين الأساسيين INSTA و DEVEL ليتم فيما بعد تقييم القوة التفسيرية لمعادلة هذا الاختبار.

من جهة أخرى، و بعد إدخال كل المتغيرات التي تحدد التنمية الاجتماعية و الاقتصادية (الأعمدة 4 إلى 6)، نلاحظ بأن المعاملات المرتبطة بكل من هذه المؤشرات معنوية وتتميز بالإشارة المتوافقة مع التوقعات النظرية. فهذه النتائج كما تؤكد دراسة **كلاوسن** (Clausen, 1985) بأن التنمية الاجتماعية تمثل القوة الدافعة لتحسين جودة الحياة للفرد. كما أن المعنوية والإيجابية بين المؤشرات الأساسية و الممثلة بالمؤشرات النسبية، تشير إلى أن زيادة تفتح الاقتصاد على الخارج يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحسن في جودة الحياة الأفراد.

وأخيرًا ، نلاحظ أن معامل الفارق في مؤشرات النمو السكاني والانفاق الصحي مع المستوى التعليمي، ذو دلالة إحصائية و لكن مع إشارات سلبية وموجبة أحيانا، وبالتالي يؤثر فعلا على التنمية الاجتماعية للفرد. هذه النتيجة تتفق مرة أخرى مع التوقعات النظرية (Sekhar, 2005). وبالتالي، فالنتائج المحصل عليها بواسطة التقدير بالطرقتين ، تؤكد على فرضية مساهمة مهمة و رئيسية للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية على جودة الحياة الأفراد.

الخلاصة:

لقد تم التطرق من خلال هذه الورقة البحثية لمختلف النماذج الاجتماعية لدولة الرفاهية. حيث هناك ثلاثة نماذج معترف بها هي: الليبرالي، التعاوني والديمقراطي الاجتماعي. فلكل نموذج خصائص تميزه عن غيره، وله امتدادات تاريخية واجتماعية وثقافية. وقد تبين أن كل بلد له نموذج خاص به. وحتى ضمن البلدان التي تعتمد نماذج متشابهة هناك تباين في بعض الخصائص المتعلقة: بالرعاية الصحية، التعليم، التوظيف، والتأمين الاجتماعي وغيرها.

ومن خلال القراءة التاريخية لتطور سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر، نلاحظ أن هناك مزيج متباين من السياسات يرتبط بنماذج مختلفة. ففي البداية تم اعتماد نموذج اجتماعي مبني على الاشتراكية هو في الواقع نموذج لتقاسم الريع بدون منح أي قيمة للعمل –فالكل له الحق في العمل– مع إلغاء للقطاع الخاص. وبالرغم من غياب منطلق لهذا النموذج التسلطي إلا أنه استمر فترة طويلة. وبعد انهيار النموذج الاشتراكي –في عقر داره– تغيرت التوجهات في العديد من البلدان بما فيها الجزائر، وتحول التفكير نحو النموذج الليبرالي. حيث في بداية سنوات 1990 عرفت السياسات الاجتماعية تحولا رهيبا بفعل تحرير الاقتصاد، وانهارت العديد من المؤسسات –الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء– وهو ما أدى إلى تدهور مؤشرات التنمية الاجتماعية. لكن سرعان ما تغيرت السياسات نهاية سنوات 1990.

كما تجدر الإشارة بأن المتتبع للسياسات الاجتماعية في الجزائر يلاحظ أن هناك تخبط كبير، وبحث مستمر عن نموذج أصيل لم يجد النور إلى يومنا هذا. فكل مرة نسمع بنموذج جديد، لكن أي نموذج يتطلب مشاركة مختلف الأطراف الفاعلة فيه. والنموذج الجزائري يتأثر بالنموذج الفرنسي (التعاوني) في الكثير من النقاط، مع تضمنه لبعض المظاهر الريعية. كما أن إشكالية بناء هذا النموذج تكمن في وجود سلطة تمتلك مختلف الصلاحيات، بعيدة عن الفساد وصراع المصالح الشخصية –اللوبيات–، تكون مبنية على أسس قانونية.

بالمقابل، حاولنا من خلال هذا البحث دراسة العلاقة الموجودة ما بين جودة الحياة و المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر استنادا الى نموذج نظري قياسي يرتكز إلى دراسات أكاديمية و تجريبية حديثة خلال الفترة الممتدة من 1992 الى غاية 2018. كما أن النتائج المتحصل عليها مكنتنا في سياق تحليل العلاقة " جودة الحياة –التنمية الاجتماعية "، عن أن تحسين

الشروط الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها يساهم وينتج عنه آليا تحسن في مؤشر جودة الحياة (PNUD, 2019) ، حيث سمحت الاختبارات في إثبات وجود علاقة واضحة بين المتغيرات من خلال اختبار التفاعلات بين مؤشر جودة الحياة و المحددات السوسيو اقتصادية على البيانات المبنية حول نهجين مختلفين: الانحدار الخطي البسيط و الانحدار الخطي المضاعف.

في الأخير، يمكن القول بالرغم من أن عملنا قد أضاء بشكل جزئي فقط النقاش حول التفاعلات المعقدة بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، فإن هذا العمل يبقى مهم و يوفر نقطة أساسيَّة مثيرة للتفكير.

الهوامش والمراجع:

Birdsall, N. (1993). Social development is economic development. (T. W. Bank, Éd.) *Policy Research Working Paper Series 1123* .

Bogoviz, A., Lobova, S., & Alekseev, A. (2021). Social development versus economic growth: current contradictions and perspectives of convergence. *International Journal of Sociology and Social Policy , 41* (1/2), 3-14.

BOURAHLI, A. T. (2014). *Problématique de l'Etat dans les transitions à l'économie de marché: Essai d'approche théorique avec référence à l'Algérie.* (t. d. economie, Éd.) Algerie: Université de Constantine 2.

Clausen, A. W. (1985). Population Growth and Economic and Social Development. *The Journal of Economic Education* , 165-176.

ESPING-ANDERSEN, G. (1990). *The Three Worlds of Welfare Capitalism.* Cambridge U.K : Polity Press.

ESPING-ANDERSEN, Gosta. (1999). *Les trois mondes de l'État-providence. Essai sur le capitalisme moderne.* Paris, France: P U F « Le Lien social ».

In-Young, J. (2009). Explaining the Development and Adoption of Social Policy in Korea: The Case of the National Basic LivelihoodSecurity Act. *Health and Social Welfare Review , 29* (1), 52-81.

Islam, S., & Clarke, M. (2002). The Relationship between Economic Development and Social Welfare: A New Adjusted GDP Measure of Welfare. *Social Indicators Research* , 201-228.

King, M. A. (1974). ECONOMIC GROWTH AND SOCIAL DEVELOPMENT: A STATISTICAL INVESTIGATION. *The review of in Income and Wealth , 20* (3), 251-272.

KORPI, W., & PALME, J. (1998, october). the Paradox of Redistribution and Strategies of Equality: Welfare State Institutions, Inequality, and Poverty in the Western Countries. *American Sociological Review , 63* (5), pp. 661-687.

MENOUER, M. (1994). Etat-Marché et Démocratie. Réflexions sur le problème de la transition en Algérie. *MENOUER, Mustapha, (1994), Etat-Marché et Démocratie. Réflexions sur le problè Revue Algérienne des Sciences Economiques et Politiques* , 77-91.

MERRIEN, F.-X. (2001). L'État-providence. *Revue française de sociologie , 42* (3), 568-570.

OECD. (2013). *Economic well-being, in OECD Framework for Statistics on the Distribution of Household Income.* Paris: Consumption and Wealth, OECD Publishing.

PENNEC, S. (1989). La politique familiale en Angleterre – Galles depuis 1945. *Population , 44* (2), 417-428.

PNUD. (2019). *Rapport sur le développement humain (RDH) 2019, intitulé "Au-delà des revenus, des moyennes et du temps présent : les inégalités de développement humain au XXIe siècle".* N Y Etats-Unis: Programme des Nations unies pour le développement (PNUD).

SAPIR, A. (2005). *Globalization and the Reform of European Social Models.* Bruegel Brussels: Policy Brief.

Sekhar, C. (2005). Economic growth, social development and interest groups. (S. Trust, Éd.) *Economic and political weekly* , 5338-5347.

TITMUSS, R. M. (1974). *Social Policy: An Introduction.* (e. b.-S. Titmuss, Éd.) London: Allen and Unwin.

TOUIL, A. (2016). Essai d'estimation du rendement des dépenses publiques sociales. *Gouvernance & Economie Sociale , 2* (1), 17-21.

الاسكندرية المعهد السويدي. (2006). *دولة الرفاهية الاجتماعية. بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية*. بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

الهادي عبدو أبوه. (2015). *الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانات والواقع في الواقع الموريتاني*. جامعة تلمسان: اطروحة دكتوراة في الاقتصاد.

بدري يونس. (2000). *العولمة وقضايا الاقتصاد السياسي*. بيروت- لبنان: دار الفارابي.

حسين عادل. (1982). *الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974-1979* (الإصدار الطبعة 2). القاهرة- مصر: دار المستقبل العربي.

عبد الله شريط. (1981). *المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد المجيد مزيان. (1988). *النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي*. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية.